

Distr.
GENERAL

A/51/376
19 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى القرار ٨٠/٥٠ بء المعنون "تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول
البلقان"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرقي أوروبا المرتبطة به (استونيا، بلغاريا،
بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا) فضلا عن البلدين المرتبطين
قبرص ومالطة، يسرني أن أقدم إليكم، طي هذا، الرد المشترك على القرار (انظر المرفق).

وسأعذو ممثنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ف. باولو فولتشي
السفير والممثل الدائم

المرفق

الرد المشترك للاتحاد الأوروبي على القرار ٨٠/٥٠ بآء المتعلقبتنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان

١ - منذ بداية النزاع في يوغوسلافيا السابقة، لم يأل الاتحاد الأوروبي جهدا في تشجيع التوصل إلى حلول سلمية دائمة. وكان الاتحاد الأوروبي أيضا هو المساهم الرئيسي في الجهود المبذولة من أجل تخفيف المعاناة الشديدة عن السكان المدنيين.

٢ - وقد أتاح اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة الموقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ واتفاق إردوت بشأن سلوفينيا الشرقية فرصة حقيقية أمام تحقيق الاستقرار من أجل إنعاش منطقة البلقان بأسرها. وتعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتقادا جازما أنه يمكن إقامة علاقات جديدة بين جمهوريات يوغوسلافيا السابقة التي تحبذ المصالحة. وفي نفس الوقت، تؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد بقوة إقامة علاقات محسنة فيما بين تلك الدول وغيرها من بلدان البلقان من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - والاعتراف المتبادل بين بلدان يوغوسلافيا السابقة خطوة أولى سيعقبها يعقبها التطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية: وبناء عليه، نعرب عن تقديرنا للاعتراف الذي جرى بين بلغراد وسكوبيي ونأمل مخلصين في أن يجري التوصل إلى نتيجة مماثلة في العلاقات بين بلغراد وزغرب.

٤ - وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للاحترام التام لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات التي ما زالت سببا للنزاعات المحتملة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على المهام المسندة إلى الممثل السامي وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية، ومجلس أوروبا، والغريق العامل المعني بالأقليات التابع للمؤتمر الدولي السابق المعني بيوغوسلافيا السابقة، ويعتقد الاتحاد أنه ينبغي منح الأقليات، ضمن الحدود الدولية القائمة، الاحترام الكامل لهويتهم الثقافية على أساس المعايير الدولية ذات الصلة وأن يتمتعوا، بصفة خاصة، بجميع الحقوق التي وضعها المجتمع الأوروبي والدولي كأساس لتسوية النزاعات في يوغوسلافيا السابقة.

٥ - وثمة جانب أساسي آخر لتحقيق الاستقرار في البلقان هو الآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام من أجل تحديد وتخفيض مستوى الأسلحة التي ازدادت زيادة هائلة في السنوات الأخيرة: ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما المفاوضات ذات الصلة الجارية برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تتوخى وضع تدابير لبناء الثقة والأمن وتدابير لتحديد الأسلحة دون الإقليمية والإقليمية. ولذا فإننا نرحب بالاتفاق الموقع في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تلك التدابير، ونحث

الأطراف التي تشترك الآن في المفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي (المادة الرابعة) على أن تتوصل إلى اتفاق بشأن إقامة توازن على أساس أدنى مستوى من التسلح بحلول الموعد المحدد وهو ٦ حزيران/يونيه. ونحث أيضا جميع الأطراف على الاشتراك في المفاوضات المتعلقة بالمادة الخامسة (التوازن الإقليمي) المقرر أن تبدأ بعد ذلك على الفور. وعلاوة على ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موقفا موحدا يهدف إلى تشجيع تقييد البلدان المصدرة لصادراتها كي يمكن تحقيق مستويات متوازنة ومستقرة بحد أدنى من العدد للقوات الدفاعية بما يتفق وأمن كل من الأطراف وضرورة تجنب حدوث سباق تسلح في المنطقة.

٦ - وفي هذا السياق بكامله، ثمة دور رئيسي للاتحاد الأوروبي يقوم به في ميادين دعم تأهيل المجتمع المدني وإقامة علاقات عادية فيما بين جميع دول وشعوب البلقان، فضلا عن ميدان التعمير الاقتصادي في مناطق يوغوسلافيا السابقة التي دمرتها الحرب. وينبغي أن يركز التعمير تركيزا قويا على تشجيع تهيئة الظروف لعودة اللاجئين وتوطيد الديمقراطية وتطوير اقتصادات السوق الحرة.

ويمكن أن تستكمل المساعدة المقدمة من أجل التعمير بجملة أمور منها تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية بغية تحييد إنشاء شبكة من العلاقات التعاونية المترابطة في المنطقة.

والعملية التي بدأت في رومامونت بناء على مبادرة متخذة من الاتحاد الأوروبي تدعو إلى استمرار بذل جهود مشتركة من أجل تحقيق الاستقرار الدائم وإقامة علاقات حسن الجوار في جنوب شرقي أوروبا.

٧ - ويتوخى الاتحاد اتباع نهج إقليمي من أهدافه إقامة علاقات أوثق بين تلك البلدان والاتحاد الأوروبي. وتشمل أهداف الاتحاد الأوروبي إقامة المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها وإعادة تدعيم المجتمع المدني ودعم الانتقال إلى اقتصادات السوق.

٨ - وسيسعى الاتحاد الأوروبي، بمجرد ما تسمح الظروف بذلك إلى إقامة علاقة طويلة الأجل مع بلدان المنطقة التي لم يجر التوصل بعد إلى اتفاق ارتباط معها. وستجري صياغة الاتفاقات مع تلك البلدان في إطار نهج إقليمي يهدف إلى تعزيز إقامة علاقات منفتحة وتعاونية فيما بين تلك البلدان وأقرب جيرانها.

٩ - وستعتمد جميع الاتفاقات على اشتراطات سياسية واقتصادية واضحة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والمؤسسات الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاستعداد لإقامة علاقات منفتحة وتعاونية بين تلك البلدان والامتثال التام لشروط اتفاق السلام، بما في ذلك

الاتفاق المتعلق بتحقيق الاستقرار الإقليمي (المرفق ١ - باء) وفيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) منح قدر أكبر من الحكم الذاتي داخلها لكوسوفو.

١٠ - ونعتمد أن نمضي قدما على هذا الطريق مع مراعاة موقف البلدان الأخرى في المنطقة، أي ألبانيا وبلغاريا ورومانيا، التي تتمتع فعلا بعلاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي. وسيكون استعداد البلدان المعنية للاشتراك في عمليات المصالحة الإقليمية والتعجيل بعمليات الإصلاح الاقتصادية والسياسية عاملان محددان لعلاقاتها المقبلة مع الاتحاد الأوروبي.

١١ - ولهذا السبب، فإن المنظور الأوروبي تجاه البلقان هو أفضل فرصة متاحة لالتئام جراح تلك السنوات وإدماج المنطقة إدماجا تاما في حياة أوروبا والأخذ بمعاييرها السياسية والاجتماعية.

— — — — —